

الآليات التداوليَّة في خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود : تحليل تداولي
لخطاب مجلس الشورى (السنة الثالثة – الدورة الثامنة)

The Pragmatic Mechanisms in King Salman bin Abdulaziz Al Saud's Discourse: A Pragmatic Analysis of the Shura Council Speech (Third Year – Eighth Session)

حجاب بن محمد القحطاني

أستاذ مشارك، قسم اللغويات، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Hejab_m1@hotmail.com

 (<https://orcid.org/0009-0007-8115-8879>)

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخطاب الملكي لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى (عام ١٤٤٤هـ)، وذلك من منظور تداولي، للكشف عن البنية التداولية للخطاب السياسي السعودي. وقد اعتمدت الدراسة منهج تحليل الخطاب التداولي، واستندت إلى آليات مثل الأفعال الكلامية، والإشارات، والافتراضات المسبقة، والاستلزام الحواري، والحجاج، مع التمثيل الكمي لكل آلية.

وانقسمت الدراسة إلى قسمين: الأول نظري، تناول مفهوم التداولية وعلاقتها بالبلاغة الجديدة؛ والثاني تطبيقي، حلل الخطاب الملكي وبيّن كيفية توظيفه للآليات التداولية لتحقيق أهدافه السياسية والإعلامية.

وأظهرت النتائج أن الخطاب احتوى سبعة عشر فعلاً كلامياً، وخمسة عشر مؤشراً إشارياً، وتسعة افتراضات مسبقة، وستة استلزمات حوارية، وأحد عشر أسلوباً حجاجياً، مما يدل على الاستخدام المدروس للأدوات التداولية لتحقيق الأثر الاتصالي والإقناعي. وقد اتسم الخطاب بالجمع بين الطابع الرسمي والتفاعلي، مع توظيف السياق والمقام لتعزيز وضوح الرسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتوصي الدراسة بتوسيع نطاق الأبحاث التداولية لتشمل مدونات متنوعة من الخطابات الرسمية، وربط التحليل الكيفي بالتمثيل الكمي، بما يسهم في تفكيك بنية التأثير في الخطاب العربي المعاصر، ويعزز حضور التداولية في دراسات اللغة والإعلام.

الكلمات المفتاحية: التداولية، الأفعال الكلامية، الحجاج، تحليل الخطاب، خطاب الملك سلمان، مجلس الشورى.

Abstract:

This study aims to analyze the royal speech delivered by King Salman bin Abdulaziz Al Saud at the opening of the third year of the eighth session of the Shura Council (1444H), through a pragmatic lens that reveals the underlying structure of political language in the Saudi context. It adopts a pragmatic discourse analysis approach, focusing on speech acts, deixis, presuppositions, implicatures, and argumentation, supported by quantitative representation.

The findings indicate the strategic use of pragmatic tools in the speech: seventeen speech acts, fifteen deictic expressions, nine presuppositions, six implicatures, and eleven instances of argumentation. This reflects a deliberate and context-sensitive deployment of language to ensure clarity, persuasion, and political efficacy. The speech effectively combines formality and interactivity, leveraging discourse context to convey impactful political, social, and economic messages.

The study recommends expanding pragmatic research to encompass broader and more diverse corpora of official speeches, and to integrate qualitative and quantitative analyses. Such efforts would contribute to unveiling the persuasive structure of contemporary Arabic political discourse and enhancing the role of pragmatics in language and media studies.

Keywords: Pragmatics, Speech Acts, Argumentation, Discourse Analysis, King Salman's Speech, Shura Council.

١ . المقدمة

ظهرت التداولية كفرع مستقل في الدراسات اللغوية خلال منتصف القرن العشرين، إلا أن جذورها تمتد إلى أفكار فلاسفة اللغة والمنطق الأوائل الذين اهتموا بدراسة أثر السياق في تشكيل المعنى. وتركز التداولية على دراسة استخدام اللغة في السياقات الواقعية للتواصل، مع العناية بالجوانب غير الصريحة في الخطاب، مثل النوايا الضمنية، والدلالات السياقية، والافتراضات المسبقة. وقد أسهم هذا التوجه في تقديم مقارنة أعمق لفهم النصوص، لا تقتصر على بنيتها اللغوية، بل تمتد إلى أدوارها التداولية والوظيفية داخل المجتمع (عكاشة، ٢٠١٣).

تعتمد التداولية على عدد من الآليات المركزية التي تُسهم في كشف أبعاد المعنى الضمني في الخطاب، ومن أبرزها: أفعال الكلام، والإشارات، والاستلزام الحواري، والافتراضات المسبقة، وغيرها من الأدوات التي تُستخدم لتحليل الخطاب في مستوياته المختلفة. وتكتسب هذه الآليات أهمية خاصة عند تطبيقها على أنماط الخطاب العام، مثل الخطاب الإعلامي والسياسي، حيث تُوظف اللغة بوصفها أداة للتأثير في المتلقي، وبناء المواقف، وتحقيق أهداف استراتيجية. ففاعلية الخطاب لا تُقاس فقط من حيث جمالياته اللغوية أو ثراؤه المعجمي، بل من حيث قدرته على توجيه الرأي العام، وصياغة الاتجاهات، وتحقيق الغايات الاتصالية المقصودة (عكاشة، ٢٠١٣، صحرابي، ٢٠٠٥).

وفي السياق السعودي، يُمثّل الخطاب الملكي في افتتاح أعمال مجلس الشورى مناسبة سنوية بالغة الأهمية، حيث يُلقي الضوء على السياسات الداخلية والخارجية للمملكة، ويعكس ملامح المرحلة ويُجسّد تطورات القيادة. وانطلاقاً من هذا، تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على آليات التداول في الخطاب الملكي الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى لعام ١٤٤٤هـ، وذلك عبر تحليل دلالي تداولي يركّز على البنية اللغوية، والوظائف التواصلية، والاستراتيجيات التأثيرية المتبعة في هذا الخطاب.

ويعرض البحث كذلك لمفهوم البلاغة الجديدة والتداولية، ويحلل دور الآليات التداولية في تحقيق اتصال لغوي فعال بين المتكلم والمتلقي. كما يفترض أن الخطاب الملكي لا يُبنى عفويًا، بل يستند إلى بنية لغوية تداولية واعية، تُسهم في بناء الخطاب الوطني وتشكيل صورة ذهنية متماسكة لدى الجمهور المحلي والدولي.

٢ . خطة الدراسة

جاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ عرض المبحث الأول للإطار النظري لموضوع الدراسة، وتناول مفهوم البلاغة الجديدة، ومفهوم التداولية ومباحث التداولية. وجاء الإطار التطبيقي في المبحث الثاني، فعرض للتداولية وآلياتها في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان.

٣. إشكالية الدراسة

تتبع إشكالية الدراسة من ملاحظة أن كثيراً من الدراسات تناولت الخطابات السياسية من منظور تداولي، إلا أن خطابات القادة السياسيين العرب، وخصوصاً خطب الملك سلمان بن عبد العزيز، لم تنل ما تستحقه من تحليل تداولي عميق يكشف عن البنية التداولية وآليات التواصل والإقناع التي تستند إليها. ويزداد هذا الفراغ وضوحاً عند تحليل خطابات مجلس الشورى السنوية، التي تُعد منابر سياسية عالية الأهمية، تنقل الرسائل الرسمية للدولة على المستويين الداخلي والخارجي. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذا الفراغ البحثي من خلال تحليل تطبيقي منهجي يركز على البعد التداولي في هذا النوع من الخطابات الرسمية.

٤. أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال التالي:
كيف تُوظف الآليات التداولية في خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز في افتتاح أعمال مجلس الشورى لتحقيق الأهداف الاتصالية للخطاب السياسي الرسمي في السياق السعودي؟
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما أبرز الآليات التداولية المستخدمة في الخطاب الملكي؟
- كيف أسهمت هذه الآليات في تعزيز فعالية الخطاب الرسمي سياسياً وإعلامياً؟
- ما العلاقة بين السياق الرسمي للخطاب وتحديد واختيار الوسائل التداولية المناسبة فيه؟

٥. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتكامل فيما بينها لفهم الخطاب الملكي من منظور تداولي، وتشمل ما يلي:

- الوقوف على أهمية النظرية التداولية وإبراز دورها في تحليل الخطاب الإعلامي الرسمي.
- تحليل البنية التداولية لخطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في مجلس الشورى (لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لعام ١٤٤٤ هـ). حيث تميز هذا الخطاب بتركيز ملحوظ على قضايا استراتيجية داخلية وخارجية، في ظل متغيرات سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، مما يمنح هذا الخطاب ثراءً تداولياً يستحق الوقوف عليه بالدراسة والتحليل.
- تحديد أبرز الآليات التداولية الموظفة في الخطاب، مثل الأفعال الكلامية، والإشارات، والافتراضات المسبقة، والحجاج.

- تفسير مدى فاعلية هذه الآليات في نقل الرسائل السياسية والاجتماعية وتعزيز الأثر الإقناعي للخطاب ضمن السياق المحلي والدولي.

٦. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية كونها:

١. تحليل تطبيقي للبلاغة الجديدة من خلال مقارنة مفاهيمها مع البلاغة التقليدية، وبيان ظروف نشأتها وأثر اللسانيات الحديثة فيها. وتفعيل النظرية التداولية وتطبيق آلياتها (مثل أفعال الكلام، الاستلزام الحواري، الإشارات، الافتراضات) في تحليل الخطاب الرسمي.
٢. دراسة العلاقة بين اللغة والسياق من خلال ربط الخطاب بالمقام المرجعي والسياق السياسي والإعلامي المعاصر.
٣. تحليل الخطاب الملكي كنموذج للخطاب الإعلامي الرسمي، مع التركيز على الآليات التداولية المستخدمة فيه وفعاليتها الاتصالية.

٧. مساهمة الدراسة وأصالتها

تتجلى أصالة هذه الدراسة في توجيهها لتحليل خطاب رسمي بالغ الأهمية صادر عن رأس الدولة السعودية، وهو خطاب الملك سلمان في مجلس الشورى، من منظور تداولي منهجي. على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على البنية الأسلوبية أو مقتطفات من خطابات متعددة، جاءت هذه الدراسة لتكشف عن الآليات التداولية في خطاب سياسي سعودي معاصر يمثل الخطاب الرسمي الأعلى مكانة في الدولة. كما تسعى الدراسة إلى إثبات فرضية أن الخطاب الملكي السعودي يتمتع بخصوصية تداولية تظهر من خلال توازن الأساليب الإقناعية، ودقة استخدام الإشارات، وتوظيف الأفعال الكلامية بوعي سياقي. تمثل الدراسة أيضاً إسهاماً في بلورة نموذج تطبيقي سعودي يمكن أن يثري برامج تدريب طلبة الدراسات العليا، ويعيد توجيه النظر إلى الخطاب السياسي السعودي بوصفه مادة لغوية تداولية جديدة بالتحليل.

٨. حدود الدراسة

خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - المفصل للسياستين الداخلية والخارجية للدولة لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى لعام ١٤٤٤ هـ. حيث تميّز هذا الخطاب بتركيزه على قضايا استراتيجية داخلية وخارجية في سياق متغيرات سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، ما أكسبه ثراءً تداولياً جديراً بالتحليل والدراسة.

٩. مصطلحات الدراسة

٩,١. الخطاب:

يعرف الخطاب بأنه: "الخطاب مصطلح لساني يتميز عن نص وكلام وكتابة بشكله لكل انتاج ذهني سواء أكان نثرًا أو شعرًا، فرديًا أو مؤسسيًا." (فوكو، ٢٠٠٧، ٨) أما الخطاب الإعلامي فيعرف بأنه: "مجموع الأنشطة الإعلامية التواصلية الجماهيرية: التقارير الإخبارية الافتتاحيات، البرامج التلفازية، المواد الإذاعية وغيرها من الخطابات النوعية." (العاهد، ٢٠٠٢، ١١٠)

٩,٢. التداولية:

التداولية هي: "دراسة استعمال اللغة باعتبارها متميزة، وهي التي تدرس كيف أن ضروب التلفظ بالعبارات تكون لها دلالات في مواقف معينة." (ليتش، ٢٠١٣، ٥٠).

كما عرفها جورج يول بأنها أحيانًا: "البحث عن المقاصد الخفية"، وأحيانًا: "دراسة المعنى السياقي"، وأحيانًا أخرى: "دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال." (يول، ٢٠١٠، ١٩).

١٠. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التداولي التحليلي في تحليل الخطاب لكونه المنهج الأمثل للكشف عن الإمكانيات التأويلية والوظيفية، فهو أكثر المناهج توضيحًا لأشكال الأبنية وأنواع السياقات من خلال تأويل مقاصد الخطاب.

١١. الدراسات السابقة

١- (الخطاب السياسي في خطب الملك سلمان بن عبد العزيز الخطابات الملكية بمجلس الشورى أمودجا دراسة تداولية) للدكتور محمد بن عبد العزيز الفيصل، والمنشورة في مجلة العلوم العربية، العدد الثالث، الجزء الأول، شوال ١٤٤٥هـ، وتناول البحث خطاب جلالته بمجلس الشورى خلال دوراته الثلاث في الأعوام: ١٤٣٦هـ، ١٤٤١هـ، ١٤٤٤هـ. وعني البحث بدراسة الأفعال الكلامية في خطاب خادم الحرمين الشريفين السياسي، ومقاصدها في الخطاب، وقد تصدرها تمهيد تحدث عن الخطاب السياسي السعودي ونشأته، إلى جانب إلقاء الضوء على أبعاده.

٢- (الخطاب السياسي في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في مجلس الشورى - أمودجا للسنة الثامنة) للدكتور عبد الرحمن بن حميدي المالكي، نُشرت في مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، المجلد ٣٣، العدد ٦٣، أبريل ٢٠٢٤. سلّطت الدراسة الضوء على الخطاب السياسي الرسمي لخادم الحرمين الشريفين، مركزة على خصائصه الأسلوبية والبنائية، من خلال تحليل الخطاب الذي ألقاه في افتتاح أعمال السنة الثامنة لمجلس الشورى. وناقشت الدراسة الأبعاد التداولية والتواصلية التي اتسم بها الخطاب، مبينة كيف استثمرت أدوات البيان والتأثير في تقديم القضايا الوطنية والرؤى السياسية في سياق بلاغي تداولي.

٣- (الحجاج في الخطاب السياسي السعودي) للدكتورة رفة موافق الدوسري، والصادر عن مركز البحوث والتواصل المعرفي ٢٠٢٢. وتناولت الدراسة تحليل الخطاب السياسي السعودي منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود

حتى عهد الملك سلمان، مرورًا بخطابات وزراء الخارجية، مثل سعود الفيصل وعادل الجبير، وذلك من خلال توظيف النظريات الحجاجية الحديثة، والبلاغة الجديدة، والحجاج الأسلوبي. وقد بينت الدراسة أن الخطاب السياسي السعودي يقوم على استراتيجيات حجاجية متميزة، تتسم بالثبات عبر مختلف العهود السياسية، وتشكل تقاليد خطابية متجذرة تُظهر البنية المقامية، وآليات توجيه الحجج، وصناعة الإقناع في سياقات الأزمات. كما ناقش الكتاب قوالب حجاجية متعددة اعتمدها الساسة السعوديون، مثل: الدحض، والتعريض، والعدول البلاغي، مؤكدًا أن الحجاج في الخطاب لا يقتصر على البرهان العقلي، بل يشمل مظاهر الأسلوب والتوجيه والسياق، بما يعكس بنية خطابية متكاملة ذات طابع تداولي حجاجي.

٤- (التحليل التداولي للخطاب واستراتيجيات البنية الإقناعية وأبعادها التداولية)، أعدتها الباحثة مروة محمد علي والمنشورة في المجلة العلمية لبحوث الصحافة (٢٠١٦)، وقد اعتبرتها الباحثة محاولة جادة لمعرفة مضمون وتوجهات الحجاج التداولي للخطاب الصحفي سعياً إلى التماس أصول الحجاج في هذا الخطاب، وتبيان أساليبه اللغوية وغاياته الفكرية والأيدولوجية الكامنة، والوقوف على أسس استراتيجيات البنية الإقناعية وأبعادها التداولية.

٥- (تداولية الخطاب الإعلامي الجزائري)، من إعداد برش صونية، منشورة في مجلة الممارسات اللغوية، المجلد الحادي عشر العدد الثالث (٢٠٢٠). تناولت الدراسة البعد التداولي في الخطابات الصحفية الجزائرية من خلال مدونة إخبارية مكتوبة تتمثل في مقالات جريدة "الشروق"، اعتماداً على المقاربة التداولية، بقصد الكشف - ما أمكن - عن القضايا التي تكتنف هذا النوع من الخطابات وفهم أبعاده التواصلية.

٦- (السمات الأسلوبية في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الخطاب السنوي لمجلس الشورى نموذجاً)، للدكتورة حصة بنت سعود الهزاني، منشورة في حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد الثاني والثلاثون في العام ١٤٤٠. وقد تناولت الدراسة السمات الأسلوبية المتميزة لخطاب الملك سلمان بن عبد العزيز، وما تحمله من دلالات، وما لها من قوة تعبير وجزالة لفظ، وقدرة على إيصال المعنى الخالص للمتلقي.

١٢. التعليق على الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الدراسات السابقة عن تركيز كبير على زاوية واحدة من زوايا التحليل التداولي، دون استيعاب شامل لمختلف آلياته. فدراسة الفيصل (١٤٤٥هـ) تناولت الأفعال الكلامية فقط، وركزت على العلاقة بين الخطاب ومنتجه، دون التوسع في بقية الأدوات التداولية المؤثرة في بناء الخطاب السياسي، رغم ثراء المادة المدروسة. بينما توسعت دراسة مروة محمد علي (٢٠١٦) في الحجاج التداولي، لكنها اقتصرت على الخطاب الصحفي ولم تمتد لتشمل الخطاب الرسمي، كما لم تستعرض بقية الآليات التداولية. أما دراسة رفعة الدوسري (٢٠٢٢) فسلطت الضوء على البنية الحجاجية في الخطاب السياسي السعودي عبر العقود، ونجحت في ربط البعد الأسلوبي بالمقام التداولي، إلا أنها لم تنطلق من مدونة خطابية محددة. وركزت دراسة حصة الهزاني (٢٠٢٤) على السمات الأسلوبية

في خطاب الملك سلمان، لكنها لم تُعالج الخطاب من منظور تداولي شامل. كما أن دراسة المالكي (٢٠٢٤) قدمت تحليلاً لخطاب الملك من الزاوية الأسلوبية والبلاغية، دون تعمق في تحليل آليات مثل الاستلزام والإشارة والافتراض المسبق، والتي تشكل ركائز مركزية في تحليل الخطاب التداولي.

أما الدراسة الحالية، فتميزت باستنطاق خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز أمام مجلس الشورى (للسنة الثالثة من الدورة الثامنة ١٤٤٤هـ)، باعتباره مدونة رسمية ذات طابع سياسي مؤثر، لم يُدرس تفصيلياً من منظور تداولي شامل. وبدلاً من الاقتصار على بُعد واحد من التداولية، قامت هذه الدراسة بتوظيف شبكة واسعة من الآليات التداولية (الأفعال الكلامية، الإشارات، الافتراضات، الاستلزام، الحجاج)، مع توظيف التمثيل الكمي لضبط النتائج. كما تميزت الدراسة بدمج البعد التنظيري التداولي (من حيث النشأة والمفاهيم) بالجانب التطبيقي، دون الاكتفاء بعرض نظري تقليدي، مما يمنحها شمولية منهجية تسعى إلى بناء تصور تحليلي متكامل لخطاب سياسي رسمي في السياق السعودي المعاصر.

المبحث الأول

الإطار النظري

أ- مفهوم البلاغة الجديدة

تُعد "البلاغة الجديدة" مصطلحاً نقدياً حديثاً نشأ في سياق تطور الدراسات الأدبية واللغوية في الغرب، خاصة مع جهود تحليل الخطاب، حيث أعيد تعريف وظيفة البلاغة بوصفها أداة لفهم عمليات التأثير والإقناع في الخطاب، وليس فقط إطاراً لجماليات التعبير. وقد جاءت هذه البلاغة كرد فعل على النظرة الشكلية التقليدية للبلاغة القديمة، التي كانت تُعنى أساساً بالتصنيف والتزيين، لتتجه نحو تحليل البنية العميقة للخطاب، وتفكيك استراتيجياته التداولية والحجاجية. وفي السياق العربي، بدأت ملامح البلاغة الجديدة تظهر في الكتابات النقدية المعاصرة التي حاولت الربط بين البلاغة والتداولية من جهة، وبينها وبين علم النص وتحليل الخطاب من جهة أخرى. ومع أن البلاغة العربية الكلاسيكية تضم عناصر ثرية من الحجاج والبيان، إلا أن البلاغة الجديدة جاءت لتمنح هذه العناصر بعداً وظيفياً وسياقياً، يتجاوز مجرد التزيين إلى فهم آليات التأثير والإقناع ضمن نسق تواصلية شامل (حمداوي، ٢٠١٤).

لقد نشأت البلاغة العربية القديمة في ظل الخطابة ومقامات الإقناع، بينما نشأت البلاغة العربية القديمة في سياق النص القرآني، واهتمت بتحليل الشعر والنثر لإثبات إعجاز النص الديني. وتمثل البلاغة القديمة - في كلا السياقين - نموذجاً معيارياً وتعليمياً، إذ كانت تهدف، كما يرى حمداوي، إلى "تزويد الخطيب أو الكاتب أو المبدع بمجموعة من الأدوات والتقنيات والآليات الإجرائية في الفصاحة والبلاغة والبيان ليتبوأ مكانة سامية في فن القول والكتابة والإنشاء" (حمداوي، ٢٠١٤، ص. ٥٧).

وحين نتحدث عن البلاغة العربية القديمة، نجد أنها لم تغفل الطابع الوظيفي الذي تبنته البلاغة الجديدة و التداولية، رغم اعتنائها بما هو جمالي وإمتاعى، "فالبليغ من أفهمك"، أو كما قال عبد الحميد الكاتب: "البلاغة ما فهمته العامة ورضته الخاصة". إن البلاغة هنا حققت الطابع الوظيفي (فهمته العامة)، والطابع الجمالي الإمتاعى (رضته الخاصة). لذا فإن القول بأن البلاغة القديمة افتقرت إلى معالجات البلاغة الجديدة وأهدافها قولاً يجانبه الصواب. ويشير الربيعي إلى أن "مفهوم الإيصال مفهوم جوهرى فى البلاغة العربية القديمة، تقوم عليه فنونها كلها، لتصل إلى قلب المتلقى وتؤثر فيه، فضلاً عن مبادئ أخرى شملتها البلاغة، مثل مراعاة أحوال المخاطب، والاعتناء بالخطاب من حيث شكله ومضمونه من خلال حسن اختيار اللفظ، ومراعاة انسجامه مع معناه، ووضعه فى نسق المؤثر، فكل هذه الأمور - التي شغل بها قدماء البلاغيين - تدخل فى صلب عملية الإقناع" (الربيعي، ٢٠١٩، ٨٧).

يذكر حمداوي أن خمسينيات وستينيات القرن العشرين شهدت ظهور البلاغة الجديدة باعتبارها اتجاهًا لسانياً جديداً يهتم بتحليل الخطاب الأدبي والصور البلاغية من منظور النيووية والسيمائية، متأثرة بأعمال منظرين بارزين مثل رولان بارت، تودوروف، دوكرو، جاكسون، وغيرهم، وقد تميز هذا الاتجاه بالطابع الجدلي والدقة التحليلية العالية التي تقارب أحياناً النماذج الرياضية (حمداوي، ٢٠١٤، ص. ٣٦).

وتشير الدهري (٢٠١١، ص ٦) إلى أن البلاغة الجديدة قد اقترنت لفترة طويلة بالأسلوب، مما أدى إلى تقييدها ضمن ثنائية العقلانية والانزياح، وأفضى ذلك إلى تراجعها حتى منتصف القرن العشرين. لكنها عادت لاحقاً من خلال جهود متعددة، أبرزها الإسهامات البلجيكية (مثل بيريلمان وجماعة مو)، والتي أعادت للبلاغة حيويتها، لكنها فى الوقت نفسه قسمت مسارها إلى حجاجى من جهة، وأسلوبي من جهة أخرى.

وبهذا تكون البلاغة جديدة أو كلاسيكية قديمة هي جسر اتصال بالآخر امتاعاً تارة وتارةً أخرى إقناعاً، وهو ما يجعلنا نصل بدورنا إلى المنطقة الوظيفية التداولية للغة، والتي يعد الحجاج واحداً من أبرز ملامحها؛ إذ يهدف إلى (الإقناع) عبر الأليات الحجاجية المختلفة والتي لا يمكن إنكار التأثير النفسى والعاطفى فيها وهو (الإمتاع).

ب- مفهوم التداولية

تُعد التداولية من المصطلحات اللسانية الحديثة التي تنتمي إلى عدد من الحقول المعرفية المتداخلة، مثل الفلسفة، واللسانيات، ونظريات الاتصال، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. ورغم هذا الطابع التعددي فى الانتماء، فإن سميتها الغالبة تتجه نحو الجانب العملي من استخدام اللغة، باعتبارها علماً يُعنى بوظائف اللغة فى سياقاتها التفاعلية. وقد أدى هذا التداخل المفاهيمى إلى تعدد الترجمات العربية للمصطلح، فظهرت تسميات متباينة مثل: التبادلية، والاتصالية، والذرائعية، والنفعية، والمقصدية، والمقامية، إلى جانب مصطلح "التداولية" الذي يُعد أدقها من حيث الدلالة، لكونه يستند إلى فكرة "تداول" اللغة بين المتكلم والمخاطب، أى التفاعل الحواري القائم فى عملية التواصل (بكري، ٢٠١٩، ص. ١٠). ومنذ عقود، أصبحت التداولية محل اهتمام متزايد لدى الباحثين فى مجالات معرفية متنوعة، وليس فقط فى الدراسات اللسانية، لما تتيحه من أدوات تحليلية لفهم المعنى بوصفه نتاجاً سياقياً يتجاوز البنية اللغوية المجردة.

التداولية لغة:

جاء في مقاييس اللغة في معنى دول أن لها معنيين: "أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب، تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض. والدولة لغتان، ويُقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا" (ابن فارس، ١٩٩١، ٣/٣١٤).

وجاء في أساس البلاغة: "دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليهم، والدهر دول ... وتداولوا الشيء بينهم" (الزنجشيري، ١٩٨٢، ١٣٩). وفي لسان العرب: "تداولنا الأمر أي أخذناه بالدول." (ابن منظور، ٢٠٠٤، ٥/٢٥٢).

وبهذا نجد أن معنى التداول اللغوي يدور في فلك التحول والتنقل والتبدل من حال إلى حال أخرى، وهو وإن بدا للوهلة الأولى بعيداً عن الطابع الوظيفي للغة إلا أنه بما يحمله من طابع التغير والتبدل يقترب من الطابع الحيوي والديناميكية التفاعلية للغة، فهي غير ثابتة جامدة؛ إذ تتفاعل مع الاستعمال ومتطلباته، وما يستجد في بيئتها. ويضيف الدكتور طه عبد الرحمن إلى المعنى اللغوي السابق للتداول معنى "الاستعمال" فالشيء المتداول هو الشيء المستعمل، يقول: وقد وقع اختيارنا منذ ١٩٧٠ على مصطلح التداوليات مقابلاً للمصطلح الغربي (براغماتي)، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالاته على معنيين الاستعمال والتفاعل معاً، ولقي منذ ذلك الحين قبولاً من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم. فهو يرى أن التداول هنا قرين الاستعمال، وهو ما يناسب الطابع الوظيفي للغة (عبد الرحمن، ٢٠٠٠).

التداولية في الاصطلاح:

أشار الدهري إلى أنه "باستقراء العديد من التعريفات الأجنبية والعربية لهذا المصطلح، اتضح أنها - في الغالب - تدور حول اللغة في الاستعمال؛ كيف يستعمل الأفراد اللغة، كيف يفهمونها مع تعدد السياقات المختلفة، الجملة واحدة أو أكثر. فالتداولية هي القوانين التي تحكم وتصف كيفية استعمال اللغة في السياقات المختلفة؛ على سبيل المثال، بعض الكلمات بنطق معين تكون ذات معانٍ مختلفة باختلاف السياق، وهي كذلك دراسة الاستعمال للغة لتحقيق التواصل" (الدهري، ٢٠١١، ٦).

ويذكر صحراوي (٢٠٠٥، ٥) أن التداولية تُعنى بدراسة علاقة اللغة بمستخدميها، وتهتم بكيفية توظيف العلامات اللغوية لتحقيق تواصل ناجح، بالإضافة إلى تحليل السياقات المقامية التي يُنتج فيها الخطاب، مع محاولة تحديد العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل عملية التواصل.

وانطلاقاً من هذا التصور الوظيفي للتداولية، يُمكن النظر إليها - في المفاهيم اللسانية الحديثة - بوصفها شريكة للبلاغة في الاعتماد على البنية اللغوية لإحداث أثر في المتلقي يستهدفه المرسل. فالتداولية لا تقتصر على دراسة البنية اللغوية المجردة، بل تعنى بعنصري عملية الاتصال (المتكلم والمخاطب)، مع الانتباه للعناصر السياقية المصاحبة التي تشكّل الفعل التواصل الوظيفي. وبهذا يمكن القول إن التداولية تمثل "مشروعاً موسعاً في اللسانيات النصية يهتم بالخطاب والمناحي النصية فيه نحو المحادثة، والمحاورة، والتضمن، وغيرها، لدراسة التواصل بشكل عام، بدءاً من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحالة التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تُحدثه في المتلقي" (عشير، ٢٠١٢، ٦١).

إننا مع التداولية نجد أنفسنا أمام إشكالية الواحد والمتعدد؛ فهل نحن أمام تداولية واحدة؟ أم أمام تداوليات متعددة؟ فقد اختلفت آراء العلماء فيما تدرسه التداولية، فمنهم من يرى أنها تنحصر ضمن دائرة دراسة علاقة العلامات بمسئولياتها وبمؤولياتها، ... كما تعرف التداولية - من وجهة نظر المرسل - بأنها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية في ضوء عناصر السياق، بما يكفل ضمان التوفيق من لدن المرسل إليه عند تأويل قصده" (بن علي، ٢٠١٧، ٢٢٥).

ويمكن القول إن هذه التفرعات الداخلية التي تتضمنها التداولية لا تخرج عن الإطار العام الجامع الذي يتمثل في اللغة في الاستعمال؛ فالبعد الوظيفي للغة يشتمل على جميع هذه التوجهات، سواء ما يتعلق بالمعنى السياقي، أو بالدلالة المجردة، أو بطبيعة العلاقة التفاعلية بين طرفي الاتصال (المرسل والمتلقي). وهذا ما يؤكد محمد عبد المطلب (٢٠١٩، ص. ٣٧) حين يشير إلى أن التداولية قد منحت نفسها سلطة لغوية وأدبية مزدوجة، داخل النص وخارجه؛ إذ تتعامل داخلياً مع الأدوات التعبيرية المنتجة للدلالة، وتلاحق خارجياً أطراف العملية التواصلية (المتكلم، المخاطب، والسياق) بما يحمله هذا السياق من أبعاد ثقافية شاملة. فالسياق - كما يرى - لا يقتصر على عناصر لغوية أو تواصلية فحسب، بل يتسع ليشمل التجربة الإنسانية الكاملة، المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، الواقعية والرمزية، مما يجعل التداولية امتداداً ثقافياً يلامس مختلف أبعاد الوجود الإنساني (عبدالمطلب، ٢٠١٩).

ج- مباحث التداولية

تقوم التداولية المعاصرة على مجموعة من المفاهيم، من أبرزها: الأفعال الكلامية (تحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات طبيعة اجتماعية)، الإشارات (إشارات ذات دلالات تعبيرية فضلاً عما تحيل إليه من مراجع عبر ارتباطها بعلاقات داخل السياق)، الاستلزام التخاطبي أو الحوارية (آلية من آليات إنتاج الخطاب، يقدم تفسيراً صريحاً لقدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول الفعل)، الافتراض المسبق (جزء من المعارف المشتركة بين المتخاطبين معروفة سلفاً)، الحجاج (وظيفة من وظائف الفعل الكلامي تزيد من فاعليته الإنجازية لاسيما المرتبطة بوظيفتي التأثير والإقناع) (عكاشة، ٢٠١٣).

١- الأفعال الكلامية

تعرف الأفعال الكلامية بأنها: "كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري؛ وعلاوة على ذلك، فهو يعد نشاطا ماديا نحويا. يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... إلخ) وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول) ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما" (علوي وآخرون، ٢٠١٤، ٥١).

تكتسب الأفعال الكلامية أهمية كبيرة في الدراسات التداولية نظراً لدورها في بيان مقاصد المتكلم ونواياه وهو ما يعد جوهر الاستعمال اللغوي الذي تقوم عليه التداولية التي انتقلت باللغة من منطقة المجرى إلى المستعمل والتفاعلي. وقد صنف أوستين (١٩٩١) أفعال الكلام إلى ثلاثة أصناف هي:

- فعل القول: ويتمثل في مستويات الفعل وهي المستوى الصوتي والتركيبى والصرفي والدلالي.
- الفعل المتضمن في القول: والمقصود به الفعل الإنجازي الذي ننجز به شيئاً عند التلفظ به.
- الفعل الناتج عن القول: وهو ذلك الأثر الذي خلفه الفعل عند المتلقي.

٢- الإشارات

تعد الإشارات من المفاهيم التداولية بالغة الأهمية، إذ رغم خلوها من معنى ذاتي مستقل، لا يُمكن تحديد مرجعيتها إلا في ضوء السياق اللغوي الذي يُبنى عليه الخطاب. ومع ذلك، فإنها تُسهم في بناء الدلالة من خلال إحالتها إلى مرجعها الحقيقي داخل السياق، مما يُكسبها بعداً تواصلياً ووظيفياً.

يُعرف جورج يول (٢٠١٠، ص. ٢٧) "التأشير" بأنه مصطلح تقني يُستخدم لوصف إحدى أهم الوظائف التي تقوم بها أثناء الحديث، ويعني به الإشارة عبر اللغة. جاء هذا التعريف موجزاً إلى حدٍ قد لا يفي بمتطلبات التعريف العلمي الدقيق، إذ لم يُبرز الخصائص الجوهرية للإشارات أو طبيعتها التداولية. في المقابل، قدّم نحلة (١٩٨٢، ص. ١٥-١٦) تعريفاً أكثر اكتمالاً، حين وصف التأشير بأنه "كلمات وتعبيرات تعتمد اعتماداً تاماً على السياق الذي تُستخدم فيه، ولا يمكن إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه"، وهو تعريف يسلط الضوء على الطابع الاعتمادي للإشارات وارتباطها الوثيق بالسياق والمرجعية.

ويخلص أغلب الباحثين إلى أن الإشارات خمسة أنواع: (إشارات شخصية، وإشارات زمانية، وإشارات مكانية، وإشارات اجتماعية، وإشارات خطابية أو نصية). وبعضهم اقتصر على كونها ثلاثة أنواع: (شخصية، وزمانية ومكانية).

٣- الاستلزام الحوارى

ترجع نشأة البحث في الاستلزام الحوارى إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس في جامعة هارفرد ١٩٦٧ والتي انصبت في مضمونها على أن للحوار نوعين من الحضور الدلالي أو الاستلزام كما سماه جريس؛ أحدهما عرّفى يعتمد على الدلالة الأصلية ذات الطابع المعجمي، والآخر حوارى تُستمد في الدلالة من المسارات السياقية للحديث وما لها من طبيعة تفاعلية سواء بين طرفي الحوار وبعضهما البعض أو أطراف الحوار والسيئات المحيطة بالحوار نفسه.

تقوم نظرية الاستلزام الحوارية على التمييز بين نوعين من القوة الإنجازية: القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة. فالأولى تُفهم مباشرة من خلال الصيغة اللغوية الظاهرة، سواء عبر صيغة الفعل – كما في الأمر – أو من خلال أدوات لغوية كأدوات النهي، أو حتى عبر التنغيم ونبرة الصوت، أو استخدام فعل إنجازي صريح. أما الثانية، فهي القوة التي تُستنتج ضمناً، ولا تُفهم إلا في ضوء السياق الحوارية الذي تُقال فيه. (رخوخ، ٢٠٠٩، ١).

وقد وضع جرایس (٢٠٠٥) حالات ثلاث لحوارات الناس وهي:

- الناس يقولون ما يقصدون.
- الناس يقصدون أكثر مما يقولون.
- الناس يقصدون عكس ما يقولون. (نحلة، ٢٠٠٢، ٣٢).

جرايس في هذا الطرح لم يُغفل السمات الجوهرية للاستلزام الحوارية، ومنها مرونته وإمكانية إغائه، وتغييره بتغيير السياق، إذ غالباً ما يقصد المتكلم أكثر مما يصرّح به، بل وقد يقصد عكس الظاهر من كلامه. وهنا تتدخل أدوات السياق لتوجيه التأويل نحو معنى معين دون غيره.

٤- الافتراض المسبق

حظي مفهوم الافتراض المسبق باهتمام واسع في الدراسات اللسانية التداولية، لما له من دور محوري في بناء المعنى داخل الخطاب، إذ يُسهّم في ربط الأحداث والقضايا بطريقة منطقية تخدم فاعلية العملية التواصلية. ويُعدّ هذا المفهوم من الركائز الأساسية في تحليل البنية العميقة للخطاب، نظراً لارتباطه بالمخزون المعرفي المشترك بين المتكلم والمخاطب.

ويُرجع بعض الباحثين أصل مصطلح "الافتراض المسبق" إلى الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه (١٨٩٢)، الذي تناوله ضمن إشكالات علم الدلالة المنطقي المبني على مقولة الصدق. ثم برزت محاولات لتطوير المفهوم عند ستراوسن (١٩٥٢)، الذي ناقش الأبعاد الدلالية للمصطلح، قبل أن يتحوّل منذ ستينيات القرن العشرين إلى مجال تداولي يحظى باهتمام اللسانيين (صحراوي، ٢٠٠٥، ص. ٨).

يُعرّفه جورج يول الافتراض المسبق بأنه "شيء يُفترض من قبل المتكلم قبل التلفظ بالكلام، أي أن الافتراض المسبق يكون موجوداً مسبقاً لدى المتكلمين" (الفهري، السعفي، ٢٠١٤، ص. ٢٢٣).

وتعرّفه كاترين كيربرات أوريكيوني بأنه: " تلك المعلومات التي لم يفصح عنها فإنها وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنه أصلاً بغض النظر عن خصوصيته، ... وتصنف في خانة الافتراضات كل المعلومات وإن لم تكن مقررة جهراً، أي التي لا تشكل مبدئياً موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله، إلا أنها تنتج تلقائياً من

صياغة القول التي تكون مدونة فيه بشكل جوهري، بغض النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي " (أوريكيوني، ٢٠٠٨، ٢٨).

وُعرّف كاترين كيربرات أوريكيوني الافتراض المسبق بأنه "تلك المعلومات التي لم يُصرّح بها، لكنها تدرج آلياً ضمن القول الذي تتضمنه، بغض النظر عن خصوصيته. وتُصنّف ضمن خانة الافتراضات كل المعلومات غير المصرّح بها جهراً، أي التي لا تُعدّ في الأصل موضوعاً مباشراً للخطاب، ولكنها تنشأ تلقائياً من بنية القول، باعتبارها مدوّنة فيه بشكل جوهري، دون اعتبار للخصوصية التعبيرية أو السياق الأدائي" (أوريكيوني، ٢٠٠٨، ص. ٢٨).

ويظهر في هذا التعريف ضرورة فهم العلاقة المعقدة بين ما يُفترض مسبقاً وما يُتفوه به في الخطاب؛ فهذه العلاقة ليست بسيطة أو مباشرة، بل تتطلب إدراكاً دقيقاً لكيفية اعتماد الملفوظات على خلفيات معرفية ضمنية. فالافتراضات المسبقة قد تكون ضرورية لجعل الملفوظ ذا معنى، أو تكون إشارات ضمنية يستدل منها المتلقي على البنية غير المصرّح بها للقول.

٥- الحجاج

يكثر الخلط بين الحجاج وعدد من المصطلحات والمفاهيم الأخرى مثل الاستدلال والبرهان، رغم ما بين الحجاج وهذه المفاهيم من اختلاف واضح، ربما كان المبرر له ما بينها وبين الحجاج من غاية إقناعية، وطبيعة تفاعلية تستهدف الإذعان لفكرة أو رأي أو حتى نظرية ما.

إن انتماء الخطاب إلى مجال الخطاب الطبيعي يجعله مغايراً للبرهان ذي الطابع المنطقي الرياضي، كما أن الحجاج باعتماده على بنية الأقوال اللغوية مغاير للاستدلال الذي لا يعتمد على الأقوال وإنما القضايا المتضمنة فيها. أيضا تعد الحقيقة في الحجاج ذات طابع نسبي ذاتي، خلافاً للاستدلال.

والحديث عن المعنى الاصطلاحي للحجاج يأخذنا إلى مناطق عدة، فثمة نقاط تلاقي بين الخطابة والحجاج، إلا أنه يمكن القول بأن الحجاج "جنس خاص من الخطاب، يبنى على قضية فرضية خلافية، يعرض فيها المتكلم دعواه مدعومة بالتبريرات، عبر سلسلة من الأقوال المترابطة ترابطاً منطقياً؛ قاصداً إلى إقناع الآخر بصدق دعواه، والتأثير في موقفه أو سلوكه تجاه تلك القضية" (العبد، ٢٠١٤، ١٤٧).

وبهذا يكون للحجاج بنية الخطاب على وجه العموم، كما يكون له بنيته الخاصة من الأقوال المترابطة ذات الطابع الاحتجاجي الإقناعي، ويكون له هدف وهو التأثير إيجابياً في المتلقي تجاه ما يتم طرحه. كذلك فإن ثمة تلاقي بين الحجاج والجدل لجامع الخصومة فيهما، والذي يخلص إليه أن الجدل يختلف عن الحجاج لما فيه من العناد والمكابرة والانصراف عن غاية الإقناع والقبول، إلى الإصرار على إقرار ما يراه من رأي أو توجه ولو مغالبةً. أضف إلى ذلك ما وصل إليه الجدل من كونه أحياناً غاية في ذاته لا وسيلة للوصول إلى الإقناع والاتفاق.

وعن المفهوم الاصطلاحي للحجاج فهو يعرف بأنه: "تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز متواليات من الأقوال بعضها بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها" (العزاوي، ٢٠١٠، ٨).

ويعرف أيضاً بأنه: "مجموعة من الاستراتيجيات الخطابية لتكلم ما، يتوجه بخطابه إلى مستمع معين من أجل تعديل الحكم الذي لديه عن وضع محدد" (السراج، ٢٠١٠، ٢٨٢).

ويعرف (بيرلمان) الحجاج بقوله: "مجموعة من الأساليب أو التقنيات التي تقوم في الخطاب بوظيفة حمل المتلقي على الإذعان بما يعرض عليه، أو الزيادة في حجم هذا الإذعان"؛ ومن ثم فإن موضوع نظرية الحجاج عنده هو "دراسة التقنيات الخطابية التي تحمل الأذهان إلى التسليم لما يعرض عليها... أو الزيادة في حجم ذلك التسليم" (بيرلمان، وتيتكا، ٢٠٢٣، ١١).

ويرى الدكتور طه عبد الرحمن (٢٠٠٠، ٥٦) أن الحجاج فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي، وهو أيضاً جدلي لأن هدفه إقناعي قائم على بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة كأن تبنى الانتقالات فيه، لا على صور القضايا وحدها كما هو شأن البرهان، بل على هذه الصور مجتمعة إلى مضامينها أيما اجتماع، وأن يطوى في هذه الانتقالات الكثير من المقدمات والكثير من النتائج.

أقسام الحجاج

يقسم الحجاج إلى قسمين (انظر: صولة، ٢٠١١ وروقاب، ٢٠١٩):

١. الحجاج التوجيهي:

وفي هذا القسم من الحجاج تكون الغاية من الحجاج مجرد الإيصال والإبلاغ، فالمحاجج معني بقصده وأفعاله المصاحبة لأقواله، مهتم بتكوين حججه وتنظيم خطابه. ولا تشكل استجابة المتلقي عبئاً على المحاجج؛ فالحجاج توجيهي لا إقناعي.

٢. الحجاج التقويمي:

وفي الحجاج التقويمي يعتبر المحاجج نفسه متلقٍ أول، وينشئ حواراً بينه وبين نفسه بهدف تقويم حوارهِ وحججه، متوقفاً ما قد يبدر من المتلقي من تساؤلات يحاول هو الإجابة عنها، مستبقاً بذلك استفسارات المتلقي واعتراضاته، بغية تحقيق إقناع المتلقي.

وهناك من يضيف قسماً ثالثاً للحجاج وهو الحجاج التداولي، وهناك من يجعل الحجاج الثالث هو الحجاج التجريدي.

- الحجاج التداولي:

ثمة علاقة تداولية حجاجية إذ "يبحث لفظ التداولية على استحضار "نظرية أفعال الكلام" كون الأفعال الكلامية غرضاً رئيساً للتداولية، كما تعد الحوارية من أهم مستويات تجلي البعد التداولي للخطاب الحجاجي، وهي العلاقة

التخاطبية بين المخاطب والمخاطب، والتي تتغير وتتغير فيها الأداءات في ظاهري التشخيص والمقام" (روقاب، ٢٠١٩، ١١٩).

- الحجاج التجريدي:

ويقصد به الإتيان بالدليل على دعوى عن طريق أهل البرهان علما أن البرهان هو الاستدلال الذي يعنى بترتيب صور العبارات بعضها على بعض بصرف النظر عن مضامينها واستعمالاتها، مبينا أن الحجة المجردة ليست إلا مظهرها فقيرا من مظاهر الاستدلال في الخطاب الطبيعي وتنبني أصلا على اعتبار الصورة وإلغاء المضمون والمقام (عبد الرحمن، ٢٠٠٠).

وعليه فإنه يمكن القول أن غاية الحجاج أن "يجعل العقول تدعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان. فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب إنجازه أو الإمساك عنه، أو هو ما وفق على الأقل في جعل السامعين مهيين لذلك العمل في اللحظة المناسبة" (صولة، ٢٠١١، ١٣).

وفي هذا السياق يؤكد بيرلمان في كتابه "بحث الحجاج" الذي أصدره شراكة مع تيتكا، على أن موضوع الحجاج هو دراسة التقنيات الخطابية دون غيرها، فهو يهتم فقط بمنطق الحجاج بواسطة اللغة، وفي مقابل ذلك أهمل بيرلمان الأداء الخطابي "فن الكلام أمام الجمهور"، فالتقنيات الحجاجية عنده واحدة على كافة المستويات الخطابية؛ إذ أن المستهدف هو قبول ما يطرحه الخطاب الحجاجي والتسليم به (صولة، ٢٠١١).

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي

التداولية في الخطاب الإعلامي وآلياتها في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان

ينظر إلى الخطاب الإعلامي من منظور تداولي بوصفه ممارسة لغوية تُعيد تشكيل الواقع وفق مرجعية المؤسسة الإعلامية ومنظومتها القيمية. إذ يوظف الخطاب الإعلامي استراتيجيات لغوية وغير لغوية تُسهم في التأثير على مواقف الجماهير وسلوكياتهم، من خلال آليات تداولية تستند إلى نظرية أفعال الكلام التي ترى في اللغة سلوكًا اجتماعيًا يُستخدم لإنجاز أفعال تغير الواقع وتعيد تشكيله. ومن هذا المنطلق، فإن الخطاب الإعلامي لا يكتفي بنقل الواقع بل يعيد تأطيره وإنتاجه بما يخدم أهدافه الاتصالية والتوجيهية (حجاج، ٢٠٢٤).

مفهوم الخطاب الرسمي وخطاب الملك سلمان

يعرف الخطاب الرسمي بأنه: "ذلك الشكل الخاص والتميز من التواصل الموجه من أجل إقناع المتلقي وتعديل سلوكه بصدد موضوعات تم الدولة، وتوجهاتها الداخلية والخارجية، ويستمد تميزه من الشخص الذي يرسله أو يقوله، وكذلك ما يشتمله من دلالات، وأفكار، وأساليب بلاغية، هدفها إقناع المتلقي" (الولي، ٢٠٠٤، ١٢٤).

والخطاب الرسمي خطاب خاص، يصدر عن المؤسسات الرسمية للدولة أو عن القيادة العليا لها، تتضمن تراكيبه اللغوية الملامح العامة لسياسة الدولة، وتوجهاتها الخاصة والعامة داخليًا وخارجيًا.

ومن هذا المفهوم، فإن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- يمثل نموذجًا بارزًا للخطاب الرسمي، إذ يصدر عن أعلى سلطة في الدولة، ويجسّد توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتُجلى في تراكيبه اللغوية سمات الخطاب الرسمي من حيث البناء الحجاجي والبعد التداولي والوظيفة الإقناعية، لا سيما في المناسبات الدستورية الكبرى، مثل خطاب افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، في العشرين من ربيع الأول ١٤٤٤ هـ الموافق السادس عشر من أكتوبر ٢٠٢٢ م. وتألّف الخطاب من عدد ٢٧٦١ كلمة شكلت عددًا من المرتكزات الرئيسية تمثلت في الآتي:

- التأكيد على أن التشريع الإسلامي هو دستور البلاد الثابت، للدولة مبادئ راسخة، الاعتزاز بخدمة الحرمين الشريفين.

- الاستمرارية في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ م كأساس مهم.
- دعم المشاريع الإبداعية بطابع سعودي أصيل.
- التأكيد على أن الإنسان محور التنمية وهدفها.
- مواصلة التقدم نحو تحقيق الريادة العالمية.
- التأكيد على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.
- أهمية دور المرأة السعودية، وما توليه المملكة لها من اهتمام ورعاية.
- التأكيد على ضمان مناعة ركائز الطاقة، ومواجهة التحديات البيئية والتغير المناخي.
- التأكيد على أنّ الفساد هو العدو الأول للتنمية.
- التأكيد على أهمية قطاع السياحة؛ كونه المحرك الأساسي والركيزة الاقتصادية المهمة.
- متانة اقتصاد المملكة هدف رئيس للرؤية.
- نهج سياسي متزن وفاعل على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- وأخيرًا أولوية القضايا العربية واتخاذ مواقف ثابتة.

أبرز الآليات التداولية في الخطاب الملكي للملك سلمان بن عبدالعزيز

أولاً: الفعل الكلامي

سبقت الإشارة إلى أن أوستين صنف أفعال الكلام إلى ثلاثة أصناف هي فعل القول، الفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول، ليأتي بعده جون سيرل العالم الأمريكي ويقسم فعل القول إلى تقريريات، وأمريات، ووعديات، والتعبيريات والإفصاحات، وإعلانات. هذا التقسيم الذي استند فيه سيرل إلى قوة الإنجاز لفعل القول، وما يحققه من أثر في عملية الاتصال اللغوي. وهو ما يمكن أن نرصده في الخطاب الملكي على النحو التالي:

- التقريريات: وهي تلك الأفعال التي تصف وقائع أو تقرر حقائق - كما يراها المتلفظ - تحتل الصدق أو الكذب. بلغ عدد الجمل التقريرية في خطاب جلالته مئةً وسبعًا وأربعين جملة. ومن أمثلة التقريريات في الخطاب

قوله: (إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم)، وهو يعزز مبدأ الشورى، كما قال تعالى في كتابه الحكيم: ((وشاورهم في الأمر))، وتتخذ من هذا قولاً فصلاً، وعملاً في سياساتها وتحقيقاً لمستهدفاتها وبرامجها وقراراتها، وستظل متمسكة بهذا المبدأ، حيث إنه استخدام (إن) النسخة تفيد التوكيد وهو أحد صور القوة الإنجازية للتقريرات.

كذلك قوله (لقد أسعدنا ما حققه أبنائنا الطلبة الموهوبون والموهوبات في مسابقة (آيسف ٢٠٢٢) من جوائز)، وقد استخدم جلالته حرف التحقيق (قد) لبيان الطابع التقريري لفعل القول. كذلك قوله: (إن عالم الفضاء قد أولته المملكة قدراً من اهتمامها لتعزيز دورها في عالم الفضاء وصناعة تقنياتها)، وكذلك (لقد جاء انتخاب المملكة عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضواً في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ليرجم جزءاً من الدور المؤثر للمملكة في المنظمات الدولية، وما تحظى به من تقدير على المستوى العالمي). وهنا مزيداً من أمثلة التقريرات:

١. "إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم".
٢. "تشهد دولتكم حراكاً تنموياً شاملاً ومستداماً وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية المملكة ٢٠٣٠".
٣. "لقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين".
٤. "سجل لنا التاريخ الحديث أعظم وأنجح وحدة جمعت الشتات، وأرست الأمن والاستقرار".
٥. "المرأة السعودية حظيت باهتمام ورعاية لتؤدي دورها في التنمية والبناء والتطوير".
٦. "إن من أهم المستهدفات التي توليها الدولة الاهتمام والمتابعة صون الأمن وتعزيزه بمفهومه الشامل".
٧. "لقد جاء اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في بعض مناطق المملكة ليعزز المخزون من الثروات والموارد".

تُعد الجملة التقريرية في خطاب الملك سلمان (٢٠٢٢) من أبرز الوسائل التداولية التي تؤدي وظيفة إخبارية وإقناعية في آن واحد، حيث تندرج هذه الجملة ضمن أفعال الكلام الإنجازية من النوع الإخباري التي تهدف إلى تقديم معلومات بوصفها حقائق ثابتة تسهم في بناء الصورة الذهنية للدولة لدى المتلقي. فعلى سبيل المثال، الجملة مثل "إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله" و"تشهد دولتكم حراكاً تنموياً شاملاً" تؤسس لافتراضات مسبقة مفادها أن المملكة تسير على نهج ديني وتنموي واضح. كما أن هذه الجملة تشتغل على مستوى الاستلزام الحواري، إذ توحى ضمناً بالكفاءة الحكومية، والرؤية المستقبلية، والاستقرار، من دون التصريح المباشر بها. وبهذا، فإن الاستخدام الكثيف للجملة التقريرية يعكس اعتماد الخطاب على استراتيجية إثباتية توظيفية للتأثير على المتلقي، وتوجيهه نحو قبول مضامين الخطاب بوصفها حقائق لا تقبل النقاش، في إطار تداولي يراعي السياق السياسي والاجتماعي للخطاب الرسمي.

- الأمريات: تضمّن خطاب خادم الحرمين الشريفين عددا قليلا من الصيغ الأمرية التي تُفهم في السياق بوصفها أدوات توجيه وطلب ونداء، تُوظّف في إطار حجاجي لتحقيق غايات تداولية تتعلق بالإقناع والتأثير وتوجيه السلوك. وتظهر الصيغ الأمرية في هذا الخطاب ليس بالضرورة بصيغ فعل الأمر الصريحة، بل تتنوع بين الطلب والتمني والدعوة والحض، مما يعكس ثراء البنية التداولية في الخطاب الرسمي. ومن الأمثلة البارزة لذلك: "ندعو إيران للوفاء عاجلاً بالتزاماتها النووية"، و"نحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود"، و"نتطلع لتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك"، وهي صيغ تحمل في طياتها رسائل موجهة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ودبلوماسية. كما يُلاحظ استعمال أدوات النداء مثل "أيها الإخوة والأخوات" التي تكررت في أكثر من موضع، محذوفة ياء النداء، مما يدل على قرب المخاطب وإضفاء طابع الحميمية والجماعية على الخطاب، ويعكس قصداً تداولياً في استمالة المتلقي وتوجيهه ضمن علاقة تواصلية ذات طابع رسمي غير متعالٍ. وتُعد هذه الأساليب البلاغية جزءاً من القوة الإنجازية غير المباشرة التي يعتمدها الخطاب السياسي لتحقيق الإقناع وضمان الاستجابة المرجوة. وتعزى قلة الجمل الأمرية في خطاب الملك سلمان إلى طبيعته الرسمية والسياسية، حيث يغلب عليه الأسلوب التوجيهي والإقناعي لا الإلزامي. يُستخدم في الخطاب صيغ غير مباشرة مثل: "سنبدل"، "نؤكد"، "ندعم"، وأسلوب الدعاء والنداء، بما يعكس طابعاً تداولياً رسمياً يحترم السياق ويؤثر في المتلقي دون أوامر مباشرة.

- الإعلانات: تتضمن الجمل الإعلانية في خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز بعداً بلاغياً تداولياً يهدف إلى الإعلام والتقرير والتأكيد على منجزات الدولة، وهي جمل خبرية ذات طابع رسمي تُعنى بنقل الواقع كما هو، لكنها في ذات الوقت تُؤدي وظيفة إقناعية غير مباشرة. فمثلاً الجملة الافتتاحية "يسرنا أن نفتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى لعام ١٤٤٤هـ" تمثل إعلاناً رسمياً يحمل طابعاً احتفالياً، يُهيئ المتلقي لاستقبال باقي فقرات الخطاب. أما الجملة "تشهد دولتكم حراكاً تنموياً شاملاً ومستداماً وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية المملكة ٢٠٣٠"، فهي توظيف إخباري لتعزيز الثقة في مشروع الرؤية، وربطه باستمرارية التنمية، مما يعزز شرعية السياسات العامة. كما يأتي التعداد التفصيلي للمشاريع الكبرى - مثل: مشروع العلا، والقدية، ونيوم، وذا لاین - في إطار بناء سردية نجاح سعودي متفرد، تُخدم ليس فقط التنمية بل الهوية الوطنية. أما الجملة "تم إطلاق أعمال البنية التحتية والمخطط العام لمشروع 'رؤى المدينة'"، فهي إعلان تنفيذي عن انطلاق مشروع نوعي ذي بعد ديني واقتصادي. وتُبرز جملة مثل "كما سُجلت المملكة مراكز سباق، وحفقت تقدماً عالمياً في عدد من المجالات"، جانباً من خطاب الإنجاز والتفوق، الذي يُستخدم لدعم صورة الدولة في الداخل والخارج. وأخيراً، إعلان اكتشاف حقول الغاز "وقد جاء اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي" يؤكد البعد الاقتصادي والاستراتيجي للخطاب، ويُقدّم إنجازاً واقعياً يُعزز رواية التقدم والتنوع الاقتصادي. هذه الجمل تمثل نماذج للإعلانات التي تُستخدم في الخطاب الرسمي لتحقيق الأهداف التالية: الإبلاغ الصريح، والتأثير الإيجابي غير المباشر في المتلقي عبر التأكيد على النجاحات.

- الوعديّات: ومن الوعديّات في النص:

أ- القوة الوعدية لعدد من الأفعال منها (سنبذل، يعزز، يستهدف) كذلك الفعل (يؤكد) الذي ورد في الخطاب، تسع مرات؛ أربع مرات منها منسوبةً إلى الذات الملكية (نؤكد) وما يتضمنه ذلك من التزام شخصي وضمانة من جلالته، وخمس مرات منسوبة إلى المملكة (تؤكد) بما يتضمنه ذلك من دلالة رسمية وموقف جماعي.

ب- القوة الإنجازية القائمة على وعدية الحرف، متمثلة في عدد من الحروف ذات الدلالة التأكيدية مثل (قد) التي وردت تسع مرات مقترنة بأفعال ماضية للتأكيد، كذلك التأكيد بالحرف (أن-إن) الذي ورد قرابة الست عشرة مرة.

ت- المعنى الضمني، وتتجلى الوعديات في خطاب الملك سلمان في سياقات متعددة تحمل دلالات ضمنية عميقة ترتبط ببنية النص ذات الطابع التأكيدى المستقبلي، حيث تُستخدم العبارات لتوليد شعور بالتفاؤل والثقة، وتوجيه الجمهور نحو تحقيق إنجازات كبرى. ففي قوله: "نتطلع لتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك"، يظهر الطابع الوعدى من خلال استخدام فعل "نتطلع"، الذي يحمل شحنة دلالية تفيد الطموح والنية الجادة في تحقيق مستوى أعلى من التكامل الإقليمي. كما أن العبارة: "إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة" تنقل التزامًا واضحًا بمشروع تنموي مستمر، يتجاوز الأهداف الآنية نحو تحول شامل، وهو ما يعزز بعد "الوعد المؤسسي". ويُعزز هذا المعنى قوله: "تتحقق بما التطلعات نحو التقدم والريادة"، وهي صيغة خطابية تدمج بين الوعد والتوقع، وتستثمر في مستقبل مشترك بين القيادة والشعب.

أما الجملة: "رفع نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠ بمشيئة الله"، فهي وعد صريح محدد بزمن، مما يعكس جدية في التنفيذ، وهو أسلوب شائع في الخطابات التنموية التي تتبنى رؤية استراتيجية. وكذلك قوله: "يهدف لتأهيل كوادر وطنية متمرسة للقيام برحلات فضائية طويلة وقصيرة المدى"، يُعد وعدًا برفع مكانة المملكة علميًا وتقنيًا، ويضمّر في خلفيته رغبة في الريادة العلمية والتقنية عالميًا.

ثانيًا: الإشارات

سبقت الإشارة إلى أهمية الإشارات في السياق التداولي، وما تحققه من حضور على المستويين السطحي والعميق للبنية النصية. وأول ما يقابلنا في الخطاب الملكي من إشارات هو:

الإشارات الشخصية التي تمثلت في:

- الضمير (نا) المحيل على الذات الملكية، والذي تكرر أكثر من عشرين مرة في ثنايا الخطاب، محملاً بدلالة جمعية، ومؤكداً على التوحد بين أبناء الوطن حكامًا ومحكومين؛ فالبلاد (بلادنا) والوطن (وطننا) والمشاريع (مشاريعنا)، والأبناء (أبناءنا)، والتاريخ حين سجل المفاخر (سجل لنا)، والشركاء الدوليين شركاؤنا. وحين تدعم المملكة شعبًا شقيفًا (السودان) كما في نهاية الخطاب فإن الدعم المقدم (دعمنا). هذه الصيغ وما ورد في الخطاب تحمل في بنيتها العميقة الإحالة إلى التشاركية، فقد حرص جلالته على إبراز التشاركية والتوحد في (التملك - النجاح

والإنجاز)، ولم ينسب أيًا منهما إلى حاكم أو محكوم، ولا يخفى ما للضمير من طبيعة حضورية اتصالية؛ فهو ضمير فاعلية متصل يعبر عن الذات المتلفظة كمرسل للرسالة ومنشئ لها وعنصر رئيس في عملية الاتصال اللغوي.

- ضمير (هاء الغيبة)، الذي تكرر في الخطاب فوق المائة مرة كان أغلبها يحيل على المملكة العربية السعودية، بداية من الحديث عن نشأة المملكة، وتوحيدها على يدي جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله، منذ ما يزيد على تسعين عامًا، مثل ما ورد في مطلع الخطاب وثناياه في كلمات (سياساتها - مستهدفاتها - برامجها - قراراتها - استراتيجيتها - وموقعها - مصالحها - أشقائها - أصدقائها - ريادتها، ...). وضمير الغيبة هنا يحيل على مذكور في النص وهو ما تنتفي معه رغبة الذات المتلفظة في التقنيع والتعمية.

- النداء: وقد ورد النداء في الخطاب في سبعة مواضع محذوف الأداة تأكيدًا على قرب طرقي عملية الاتصال، فقد جاء بصيغة (أيها الأخوة والأخوات) وفي المرات السبع جاء بعده في خمس مرات تأكيد وتقرير، على النحو التالي: (إنَّ دستور المملكة - إنَّ المشروعات الفريدة - إنَّ من أهم المستهدفات - إنَّ اهتمامنا بمكافحة الفساد - إنَّ مكانة المملكة).

- أسماء الإشارة: تعد أسماء الإشارة من العناصر الإشارية التي تحتاج إلى السياق في تحديد مرجعها، وهي عبارة عن وحدات معجمية، وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع، أو زمن إشارة أخرى سابقة أو لاحقة، وتتصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى؛ فهي ترتبط بالحقل الإشاري ارتباطًا آنيًا محدودًا مباشرًا لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل (الزناد، ١٩٩٣).

في خطاب الملك سلمان - حفظه الله - تتعدد استخدامات أسماء الإشارة وتنوع وظائفها التداولية بما يخدم البناء الحجاجي والانفعالي للخطاب. إذ نجد أسماء الإشارة المباشرة مثل " هذه الأرض الطيبة " و" هذه الدولة " و" هذا الوطن العزيز " تُستخدم لإضفاء طابع الحميمية والانتماء، والتأكيد على العلاقة الوثيقة بين القيادة والشعب، بينما تشير " هذا العام " و" تلك القطاعات " و" هذه الرؤية " إلى وقائع أو برامج محددة، مستثمرة وظيفة الإشارة في الربط الزمني والنصي، بما يعزز وحدة الخطاب وتسلسله المنطقي. كما تُستثمر تراكيب مثل " حيث " و" إذ " بصفتها أدوات إحالة غير مباشرة، تعمل على ربط النتائج بالأسباب، وتضفي على الخطاب طابعًا تفسيريًا عقلائيًا يعزز الإقناع. كما إن بعض السياقات تحمل إشارة بالضمير الجمعي "نحن" و"نتطلع" و"نبذل" لتوسيع دائرة الفاعل، وتأكيد البعد الجماعي للمسؤولية الوطنية. وتتجلى الإشارة كذلك عبر وظائف بلاغية مضاعفة، كالتنبيه أو التعظيم أو التأكيد، مما يعكس توظيف الإشارة في بناء المعنى والهوية وتوجيه المتلقي نحو رؤى الدولة وطموحاتها.

الإشارات الاجتماعية، وتدلُّ عليها عبارات عُرفية تحمل الألقاب والمراكز الاجتماعية والسياسية التي تحدّد نوع العلاقات بين فئات المجتمع، من حيث كونها علاقات رسمية تستلزم الخطاب بالتكريم والتبجيل أو غير رسمية كعلاقات الألفة والمودة أو عكسها، أو غير ذلك من مستويات العلاقة، ليتحدد من خلال طبيعة هذه العلاقة الإطار الذي يجري فيه الكلام. وقد تمثلت في (جلالة الملك - سمو ولي العهد)، وهي تدل بدورها على بعد القوة التي يباشرها

المرسل أو المتلفظ بحسب تصنيف ديل هايمز للأبعاد الأربعة للعلاقة بين المتكلم والمخاطب؛ حيث عددها في بعد (القوة- التلاحم- العمر- الجنس). (عبد العزيز، ٢٠٠٩).

أما الإشارات الزمانية والمكانية فقد كانت قليلة في الخطاب (مثل: "منذ تأسيسها"، "داخل المملكة وخارجها") وهذا يُظهر توجُّهاً نحو خطاب مجرد يركِّز على القيم والرؤية المستمرة بدل التقيّد بالزمان والمكان. ويعكس ذلك استراتيجية حجاجية تُبرز الإنجاز كفعل دائم لا يرتبط بسياق ظرفي، مما يعزز شمولية الرسالة وقوتها الرمزية.

ثالثاً: الاستلزام الحواري

يؤدي الاستلزام الحواري دوراً مهماً في تعزيز عمق الرسالة السياسية دون الإفصاح المباشر عن النوايا أو المواقف، وهو ما يمنح الخطاب قدرًا من المرونة والذكاء التواصلي. ويُعد هذا النمط من الاستدلال غير الصريح من أبرز أدوات التلميح السياسي، حيث يُفهم المعنى المراد من السياق أو من تركيبية الجملة، لا من اللفظ ذاته، مما يساهم في تجنب التصريحات الحادة، وفتح المجال لتأويلات متعددة تبعاً للمقامات والمقاصد. وهذا ما يجعل الخطاب السياسي أكثر توازناً وفاعلية دون فقدان تأثيره أو وضوحه.

في الخطاب الملكي، تتجلى العديد من صور الاستلزام الحواري التي تُخدم البنية الإقناعية للرسالة وتُعزز صورة الدولة ومواقفها. فعلى سبيل المثال، قول الملك "إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"، لا يُقدّم فقط معلومة دينية بل يستلزم أن المملكة تعتمد شرعية إلهية تُضفي طابع القداسة على نظامها، وهو ما يبعث برسائل طمأنة حول استقرار القيم العليا القائمة على الدين الإسلامي.

كما أن قوله "ولقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين" يحمل ضمنياً دلالة التزام سياسي وديني عميق يُلقي على المملكة مسؤولية دينية خاصة، يستلزم منها توفير الرعاية المتكاملة لضيوف الرحمن، بما يُبرز بعدها الروحي وقيادتها الإسلامية.

وفي ذكر الأرقام الضخمة مثل "بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠٠ مليار ريال" أو "استثمارات بقيمة ٧٠٠ مليار ريال"، لا يُراد بها الإعلام الرقمي فحسب، بل يُفهم ضمنياً أن الدولة تخطط لمشروعات تنموية عملاقة، وأن هذه الاستثمارات تمثل التزاماً استراتيجياً بتحقيق التحول الاقتصادي الشامل، مع إشارة ضمنية إلى ما ستعكس به هذه المشروعات من ازدهار على حياة المواطن.

أما حين يقول الملك "إن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية"، فهو لا يعلن موقفاً حيادياً، بل يستلزم أن المملكة ترى القضية الفلسطينية جوهرية في أمن المنطقة، وتُضمّر التزاماً مستمراً بدعمها سياسياً وإنسانياً، في اتساق مع ثوابتها الإقليمية والدينية.

وبالتالي فإن الاستلزام الحواري في الخطاب لا يُعد مجرد أسلوب لغوي، بل هو استراتيجية حجاجية رفيعة تُتيح للمتكلم أن يُضمّن في قوله رسائل متعددة الطبقات: دينية، سياسية، تنموية، تُفهم من السياق، وتعزز من صورة الدولة القائدة الراعية لمسؤولياتها داخليًا وخارجيًا.

رابعًا: الافتراض المسبق

حفل الخطاب بعدد من الافتراضات المسبقة وذلك على النحو التالي:

في ضوء تحليل الخطاب الملكي، نجد أن بنية الافتراض المسبق قد استثمرت لتعزيز قيم الشفافية والتحديث والانتماء الوطني. على سبيل المثال، في العبارة: "تسهيل بيئة الأعمال، وتمكين المواطن وإشراك القطاع الخاص"، تفترض الجملة أن هذه العمليات هي واقعة بالفعل ومستمرة، ما يعني ضمناً أن هناك بيئة اقتصادية حيوية تتطور بشكل مطّرد. وهذا الافتراض يخاطب عقل المواطن برسائل اطمئنان، ويُقنعه ضمناً بفاعلية السياسات الحكومية دون الحاجة إلى عرض الأدلة.

كما أن القول: "انخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور إلى ٤,٧%"، لا يكتفي بالإخبار عن إنجاز رقمي، بل يفترض ضمناً وجود مشكلة سابقة اسمها البطالة، ويؤكد أن الدولة لا تُنكر التحديات بل تُعلنها وتعمل على حلها. هنا يبدو الخطاب شفافاً، ويتحرّك ضمن مبدأ المشاركة المجتمعية في تشخيص التحديات، مما يعزز الثقة بين الملك والشعب.

وفي قول الخطاب: "وتسهم في تعزيز حماية تاريخ التراث السعودي الحضاري"، يُفترض أن هناك اهتماماً دائماً بالتراث، وأن هذا التراث يُعدّ أصلاً وطنياً يُراد له الاستدامة. هذا الافتراض يُربط بالمخزون الرمزي والثقافي، ويُطمئن المتلقي بأن الدولة لا تتقدم فقط نحو المستقبل بل تُمسك بجذورها وهويتها بثبات.

ومن خلال العبارة: "زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل السعودي"، يُفترض أن هذه الكوادر تشارك أصلاً، ولكن الدولة تعمل على رفع هذه النسبة. وهنا يُبنى الخطاب على قاعدة واقعية تُقدّر الجهود السابقة وتدفع نحو المزيد. أما قول الخطاب: "ويعزز المخزون من الثروات والموارد"، فيفترض أن هذا المخزون موجود أصلاً، وأن الدولة لا تبدأ من العدم بل تُنمي وتستثمر ما لديها من مقومات طبيعية واستراتيجية.

إن دلالة هذه الافتراضات لا تكمن فقط في بنيتها اللغوية، بل في حملتها الحجاجية التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتُقدّم الرؤية الملكية بوصفها استمرارية إصلاحية متدرجة، تعترف بالموجود وتراهن على تطويره. ومن هنا يتجلّى صوت الخطاب كـ"ضامن" و"مبشّر"، مما يضيف عليه طابعاً براغماتياً واضحاً يخدم الهدف السياسي والأخلاقي في نفس الوقت.

خامساً: الحجاج

تعد الغاية الأساسية للحجاج هي تحقيق غاية الإذعان عبر سبل الإقناع المختلفة، بجشد الأدلة والبراهين والاستدلالات التي لا مانع من أن تكون ذات تأثير عاطفي.

ومن الحجاج ذي الطابع العاطفي استفتاح الخطاب وختامه بتحية الإسلام (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، كذلك جملة (الأخوة والأخوات) التي تكررت سبع مرات في الخطاب. كذلك ما حفل به الخطاب من تكرار للضمير فوق العشرين مرة (نا الفاعلين) وما يحمل من دلالات القرب والشراكة والتلاحم.

كذلك من الحجاج في الخطاب الملكي قول جلالته "إن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطين مستقلة على حدود ١٩٦٧م"، حيث تتجلى هنا المنطقية الحجاجية في عرض الأسباب وتعيدها (أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها - وفق قرارات الشرعية الدولية - وفق مبادرة السلام العربية) وصولاً إلى النتيجة (إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية)، وليس العكس. فليس مطلب إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية مطلباً عاطفياً؛ وإنما هو ضرورة حتمية لتحقيق (الأمن والاستقرار في المنطقة - الالتزام بالشرعية الدولية - الالتزام بينود اتفاق مبادرة السلامة العربية). ويتضح هنا الاختيار الواعي للترتيب داخل النص؛ إذ إن الطابع العالمي للخطاب جعل تأخير النتيجة (إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية) ضرورة لتجنب ما قد يكون لدى المحاجج (المضاد) من رفض مسبق للقضية، فأنت الأسباب في طابعها النصحي التحذيري مدخلا للإذعان وقبول النتيجة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

الألية التداولية	التكرار	مثال من الخطاب	الأثر التداولي في الخطاب
الأفعال الكلامية	17	"نواصل العمل..."، "نؤكد التزامنا بـ..."، "نسعى"، "ندعم"، "نعمل"	تعزيز الفعل القيادي والسياسي وبناء الصورة الرسمية للقرار.
الإشارات الشخصية	15	"نحن"، "بلادنا"، "مواطنونا"	تعزيز الشعور الجماعي والانتماء والهوية الوطنية والتشاركية.
الافتراضات المسبقة	9	"كما تعلمون..."، "ما تحقق سابقاً..."	تفعيل المعرفة الضمنية للمخاطب اختصاراً وتعزيزاً للإقناع.
الاستلزام الحوارية	6	"رؤيتنا واضحة... - تفيد أن هناك اتفاقاً ضمناً على"	تقوية التفاهم الضمني بين المتكلم والمتلقي. وتقوية الروابط الحجاجية والروابط المنطقية في سياق الخطاب.

	الأهداف، "إننا نسعى إلى"، "من ذلك يتضح" ...		
إبراز الحجج المنطقية لتبرير السياسات والقرارات وتوجيه المتلقي نحو قناعة محددة	"نظرًا لما تحقق... فإننا نواصل" ...	11	الحجاج
جذب الانتباه، رفع التفاعل الشعوري مع المتلقي.	"أيها المواطنون..."، "أيها الإخوة والأخوات"، "إننا نؤكد على" ...	4	النداء والتوكيد

(١) جدول كمي للآليات التداولية في خطاب الملك سلمان

أظهر التحليل الكمي لخطاب الملك سلمان بن عبدالعزيز لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى أن الخطاب اعتمد بشكل رئيس على آليات تداولية متعددة، تراوحت بين الأفعال الكلامية، والإشارات، والافتراضات المسبقة، والحجاج، وغيرها.

وقد جاءت الأفعال الكلامية في مقدمة هذه الآليات، حيث ظهرت في سبعة عشر موضعًا بصيغ مثل: "نؤكد"، "نواصل"، "نسعى"، مما يعكس طبيعة الخطاب الرسمية التوجيهية التي تتطلب الحسم والإعلان عن السياسات والقرارات.

كما لوحظ استخدام كثيف للإشارات الشخصية في خمس عشرة مرة، مثل "نحن" و"بلادنا"، ما يؤكد النزعة الجماعية وتعزيز الانتماء الوطني. أما الافتراضات المسبقة فقد وردت تسع مرات، ووظفت لتأكيد معرفة مشتركة بين المتكلم والمتلقي، كقول الملك "كما تعلمون"، مما يعزز من سلطة الخطاب ويختصر مراحل التفسير أو التبرير. وتجلّى الاستلزام الحواري في ست مرات، في عبارات مثل "إننا نسعى إلى..." التي تُحيل إلى نتائج ضمنية يتوقعها المتلقي، وهو ما ينسجم مع السياق السياسي للخطاب.

أما الحجاج، فقد ورد في أحد عشر موضعًا، مما يشير إلى البعد العقلائي في بناء الخطاب وربط السياسات بالنتائج المرجوة، بينما جاءت أساليب النداء والتوكيد في أربع مواضع، لأداء وظيفة استهلاكية وشعورية، ترفع من تفاعل المتلقي وتعزز المقام الرسمي للخطاب.

تدل هذه النتائج على أن الخطاب الملكي لا يكتفي بالتقرير والإخبار، بل يتجاوزهما إلى مستوى من التفاعل التداولي المقصود، مما يعزز فاعليته في التأثير والتوجيه، ويظهر وعياً لغوياً-استراتيجياً لدى صانع الخطاب في توظيف اللغة بما يناسب السياق السياسي والاجتماعي للمملكة.

كما أسفر التحليل التداولي لخطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى عن مجموعة من النتائج التي تعكس ثراء الخطاب على المستويين اللغوي والتداولي، وتبرز الكيفية التي يُوظف بها الخطاب الرسمي لتحقيق أهدافه الاتصالية والتأثيرية. وفيما يلي عرض لأبرز النتائج ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والأطر النظرية:

١- تكثيف استخدام الأفعال الكلامية التوجيهية والإنجازية

أظهر الخطاب توظيفاً مكثفًا لأفعال القول ذات الوظيفة التوجيهية والإنجازية، مثل: "نوجه"، "نؤكد"، "نحرص"، "نواصل"، وهي أفعال تُستخدم لإصدار أوامر، أو تأكيد التزامات، أو إعلان مواقف سياسية. وتُظهر هذه الأفعال وعياً بالوظيفة التأثيرية للغة ضمن السياق الرسمي، حيث لا يكتفي الخطاب بالإخبار أو الوصف، بل يمارس دوراً إنشائياً يُرتب آثاراً حقيقية على المتلقي والساحة السياسية. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه الفيصل (١٤٤٤هـ) في تحليله للأفعال الكلامية في خطابات الملك، حيث أكد هيمنة الأفعال التوجيهية والتقريرية على بنية الخطاب الملكي، بوصفها أدوات سيادية في التعبير عن التوجه السياسي والاقتصادي للدولة.

٢- الحضور المكثف للإشارات الجماعية وصيغة "نحن"

اتسم الخطاب بتركيز واضح على ضمائر الجماعة، لا سيما استخدام ضمير "نحن"، الذي ورد بصيغ متعددة للإحالة على المتكلم الجمعي (الملك - الحكومة - الدولة). وتُعد هذه الاستراتيجية أحد أبرز الأدوات التداولية التي تُستخدم لتحقيق التماهي بين القيادة والشعب، وتُكرس الإحساس بالوحدة والاندماج الوطني. ويُعد هذا الاستخدام امتداداً لما أشارت إليه الهزاني (٢٠٢٠) بشأن البنية الأسلوبية للخطاب الملكي، إذ اعتبر أن توظيف "نحن" يمثل آلية لتخفيف مركزية المتكلم، وإدماج الجمهور ضمن مضمون الخطاب، بما يحقق التفاعل والانتماء.

٣- تفعيل الافتراضات المسبقة والاستلزام الحواري

كشفت الدراسة عن وجود افتراضات مسبقة **implicit presuppositions** ضمن عدد من الجمل، كأن يُبنى المعنى على معارف مشتركة مفترضة بين الخطيب والجمهور، مثل: "نواصل التزامنا..."، "أكدنا سابقاً...". كما حضرت آليات الاستلزام الحواري، حين تُقال جمل توحى بمعانٍ إضافية غير مصرح بها صراحة، لكنها تُفهم في

ضوء السياق والخبرة المشتركة. ويشير هذا الحضور إلى درجة عالية من النضج التداولي، إذ يُبنى الخطاب وفق منطق يُحاكي خبرات المتلقي ويُشركه في بناء المعنى، وهي سمة أساسية في الخطاب التداولي الفعّال بحسب ما أشار إليه "Grice" في مبادئ التعاون الحوارية.

٤ - الاعتماد على البنية الحجاجية في صياغة الرسائل

أظهر الخطاب بنية حجاجية واضحة، تمثلت في استخدام أدوات الاستدلال، والربط بين المقدمات والنتائج، مثل: "نظرًا لما تحقق... فإننا نؤكد"، أو "في ضوء التحديات الراهنة... فإن المملكة تسعى إلى...". ويكشف هذا البناء عن قصدية إقناعية تتجاوز العرض الإخباري لتقدم رؤية استراتيجية. ويُعزز هذا الاستنتاج ما أشارت إليه مروة علي (٢٠٢٢) في دراستها للبنية الحجاجية في الخطاب الصحفي، حيث عدّت الحجاج إطارًا تداوليًا مركزيًا في بناء الخطاب المؤسسي والسياسي. وتتميز الخطب الملكية بأن حجاجها غالبًا ما يتكئ على الشرعية والإنجازات لا على الهجوم أو التنفيذ.

لاحظت الدراسة أن تحليل خطاب واحد فقط -مهما بلغت أهميته- يضيق من نطاق تعميم النتائج، ويُضعف من إمكانية الاشتقاق النظري الكامل، خصوصًا في ظل غياب مقارنة بخطابات موازية (مثل خطب رؤساء دول، أو خطب ملكية أخرى). كما أن بعض الآليات التداولية -مثل التهديد الضمني، أو التلميح- لم تحضر بشكل بارز، ربما بحكم طبيعة الخطاب الرسمي ذاته. ويشير هذا إلى ضرورة التوسع في الدراسات اللاحقة لتشمل مدونة أكبر من الخطابات الملكية والسياسية الرسمية، مع مقارنة بين أنواع الخطابات (الملكية، الرئاسية، الوزارية، البرلمانية) لإبراز الفروق التداولية حسب المقام والمخاطب.

وفي الختام أظهرت هذه النتائج أن الخطاب الملكي محل الدراسة يُمثل نموذجًا تداوليًا غنيًا وواعيًا بالسياق والمقام، يُوظف فيه المتكلم أدوات لغوية وحجاجية تؤسس لتواصل رسمي فعّال. ورغم محدودية العينة، فإن المؤشرات التداولية تؤكد أهمية هذا النمط الخطابية بوصفه مادة تطبيقية لدراسة اللغة في السياق السياسي الرسمي.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تُظهر نتائج هذه الدراسة توافقًا كبيرًا مع ما توصلت إليه دراسات سابقة تناولت الخطاب الملكي من منظور تداولي، لا سيما دراسة الفيصل (١٤٤٤ هـ) التي ركزت على الأفعال الكلامية في خطب الملك سلمان بمجلس الشورى عبر ثلاث دورات مختلفة، حيث خلصت إلى أن الخطاب الملكي يتميز بهيمنة الأفعال التوجيهية والتقريرية التي تعكس السلطة السياسية وتُجسد توجه الدولة في مخاطبة مواطنيها والعالم. كما تتسق النتائج الحالية مع ما أشارت إليه الهزاني

(٢٠٢٠م) من اعتماد الخطاب الملكي على نمط لغوي يتسم بالقوة التعبيرية والوضوح والجزالة، ويستثمر الإشارات الجماعية لتعزيز الإقناع السياسي والانتماء الوطني.

ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية تكشف عن بعد تداولي إضافي لم يتم التطرق إليه بنفس التركيز في تلك الدراسات، ويتمثل في التوظيف المتقن للاستلزام الحوارى والافتراضات المسبقة، وهو ما يعكس وعياً مقامياً بالمتلقي وتقديرًا للمعرفة المشتركة التي تشكل السياق المرجعي للخطاب السياسي. كما تميّز خطاب هذه السنة - مقارنةً بخطاب سابقة - بتكيزه على البعد الاستشاري والرؤية المستقبلية، وتقديمه رسائل متعددة موجهة لدوائر داخلية وخارجية في آنٍ معاً، ما أضفى على الخطاب طابعاً استراتيجياً بعيد المدى وليس فقط إخبارياً أو تبريرياً آنياً.

كما أن خطاب هذه السنة الثالثة يُظهر تماهياً أوضح بين المتكلم والجهات التنفيذية من خلال الاستخدام المكثف لضمير الجماعة "نحن"، على نحو يتجاوز الصياغات التقليدية، ليؤدي وظيفة تداولية مزدوجة: إضفاء طابع شمولي على القرارات، وتوزيع المسؤولية بين القيادة والمؤسسات التنفيذية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة لا تكتفي بتأكيد ما سبق رصده في البنية التوجيهية والإقناعية للخطاب الملكي، بل تضيف إليه بُعداً تداولياً نوعياً يتمثل في استثمار عناصر السياق غير المنطوق والمضمرات، ما يؤهل الخطاب الملكي لأن يُدرج ضمن الخطابات السياسية عالية الوعي التداولي التي تستثمر في الكفاءة التواصلية بقدر ما تستثمر في قوة السلطة.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الخطاب الملكي لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، وذلك من منظور تداولي يستقصي البنية العميقة للخطاب السياسي السعودي، ويكشف عن الاستراتيجيات اللغوية والتداولية التي يوظفها الخطاب لتحقيق التأثير والإقناع في السياق الرسمي.

وقد بيّن التحليل أن الخطاب تميّز بتكثيف استخدام مجموعة من الآليات التداولية التي تؤدي وظائف اتصالية متقدمة، من أبرزها: الأفعال الكلامية التوجيهية سبع عشرة مرة، والإشارات الجماعية والشخصية خمس عشرة مرة، والافتراضات المسبقة تسع مرات، والاستلزام الحوارى ست مرات، بالإضافة إلى أساليب الحجاج إحدى عشرة مرة، والنداء والتوكيد أربع مرات. ويعكس هذا الحضور الكمي المدروس لتلك الآليات وعياً تداولياً رفيعاً بمقتضيات المقام، وحرصاً على بناء خطاب يتجاوز التقرير إلى التأثير.

كما كشفت الدراسة عن البعد الاستراتيجي في توظيف هذه الآليات، حيث لم تأتِ عفوية أو محض أدوات لغوية، بل تم تسخيرها لخدمة أهداف الخطاب من إبراز المنجزات، وتعزيز الانتماء، وتوجيه الرأي العام، وبث رسائل سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة متعددة المستويات. وقد وُظف السياق التداولي بفعالية، ما أسهم في تقوية الرابط بين المتكلم والمتلقي، وتفعيل آليات الخطاب الإقناعي في مقام سياسي رسمي رفيع.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الخطاب الملكي السعودي يمثل نموذجًا لغويًا تداوليًا ناضجًا، يجمع بين البناء الرسمي الرصين والتأثير التواصلي الذكي، ويستثمر الآليات التداولية لتحقيق أقصى درجات التفاعل والانخراط لدى المتلقي. وتبرز أهمية هذا النموذج في القدرة على التعبير عن توجهات الدولة، وتحقيق الاتساق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وإيصال الرسائل الإستراتيجية بطرق متعددة المستويات والدلالات.

وتوصي الدراسة بتوسيع دائرة الدراسات التداولية لتشمل مدونات خطابية أكبر، سواء ضمن الخطب الملكية أو خطابات النخب السياسية والدينية في السياق السعودي والعربي، مع التركيز على المقارنات البينية بين أنواع الخطاب المختلفة وفقًا لمقاماتها وسياقاتها المتنوعة. كما تدعو إلى إدماج التحليل التداولي الكيفي والكمي معًا في مناهج تعليم اللغة وتحليل الخطاب، بما يعزز وعي الباحثين والطلاب بوظائف اللغة في الخطاب الرسمي، ويمكنهم من تفكيك استراتيجيات التأثير والإقناع ضمن السياقات المعاصرة.

المراجع:

- ابن علي، خلف الله. (2017). التداولية مقدمة عامة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ١٤ (١)، الأردن.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء القزويني الرازي. (1991). مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢). دار الجيل، القاهرة، مصر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (2004). لسان العرب. ط٣. دار صادر، بيروت، لبنان.
- أوريكيوني، كاترين كيربرات. (2008). المضمرة (ترجمة ريتا خاطر، ط١). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- بكري، أحمد شكيب. (2019). دور التداولية في الدرس اللغوي. دورية الأثر، المركز الجامعي صالحى أحمد – النعامة، ع٣٢، الجزائر.
- بيرلمان، شايم، وتيتكا، لوسي أولبرخت. (2023). المصنف في الحجاج: الخطابة الجديدة. دار الكتاب الجديد المتحدة، قطر.

- حمداوي، جميل. (2014). من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة. اتحاد الكتاب العرب، ٣٢ (١٣٢) - ١٣٣، سوريا.
- الدهري، أمينة. (2011). الحجاج وبناء الخطاب في ضوء البلاغة الجديدة (ط١). شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب.
- الربيعي، هناء. (2019). البلاغة الجديدة: مشروع التجديد المعاصر، ثوابت ومتغيرات. مجلة الخطاب، ١٤ (٢)، الجزائر.
- رخوخ، محمد. (2009). التداولية: الاهتمام والمفاهيم والأهداف. مجلة أقلام الثقافية الفلسطينية، عدد إبريل، فلسطين.
- روقاب، جميلة. (2019). الحجاج في الخطاب الإعلامي: أساليب الإقناع في برنامج وافعلوا الخير نموذجًا. دورية العلامة، ٤ (٩)، الجزائر.
- الزخشري، جار الله أبو القاسم. (1982). أساس البلاغة (تحقيق عبد الرحيم محمود). دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الزناد، الأزهر. (1993). نسيج النص: في ما يكون به الملفوظ نصًا (ط١). المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- السراج، عبد العزيز. (2010). التواصل والحجاج: أي علاقة؟ ضمن كتاب: الحجاج مفهومه ومجالاته، تحرير حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- صحراوي، مسعود. (2005). التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني (ط١). دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- صولة، عبد الله. (2011). في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات (ط١). مسكيلياني للنشر، تونس.
- العقاد، أحمد. (2002). تحليل الخطاب الصحافي من اللغة إلى السلطة (ط١). دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- عبد الرحمن، طه. (2000). اللسان والميزان والتكوثر العقلي. المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب.
- عبد الرحمن، طه. (2000). في أصول الحوار وتحديد علم الكلام (ط٢). المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

- عبد العزيز، محمد. (2009). علم اللغة الاجتماعي. مكتبة الآداب، القاهرة.
- عبد المطلب، محمد. (2019). التداولية: فكر وإبداع. رابطة الأدب الحديث، ١٢٨، القاهرة، مصر.
- العبد، محمد. (2014). النص والخطاب والاتصال. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- العزاوي، أبو بكر. (2010). الحجاج في اللغة. ضمن كتاب: الحجاج مفهومه ومجالاته، تحرير حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- عشير، عبد السلام. (2012). عندما نتواصل نغيّر: مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج (ط١). أفريقيا الشرق، المغرب.
- عكاشة، محمد. (2013). النظرة البراجماتية اللسانية (التداولية): دراسة في المبادئ والنشأة والمفاهيم (الطبعة الأولى). مكتبة دار الآداب، القاهرة.
- الفهري، الفاسي، والسعفي، هيفاء. (2014). الفاعلية في اللسانيات. عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- فوكو، ميشال. (2007). نظام الخطاب. (ترجمة محمد سيلا). دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- ليتش، جيوفري. (2013). مبادئ التداولية (ترجمة عبد القادر قنيني). أفريقيا الشرق، المغرب.
- علوي، حافظ إسماعيلي وآخرون. (2014). التداوليات: علم استعمال اللغة. عالم الكتب الحديث، بيروت، لبنان.
- نحلة، محمود أحمد. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- بول، جورج. (2010). التداولية. (ترجمة قصي العتاي). الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، مصر.
- طلبة، مروة محمد. (2016). التحليل التداولي للخطاب واستراتيجيات البنية الإقناعية وأبعادها التداولية: دراسة نظرية لمضمون وتوجهات الحجاج التداولي للخطاب الصحفي. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ٦، ٤٩١-٥٢٦.
- <http://search.mandumah.com/Record/890301>
- الدوسري، رفعة. (2022). الحجاج في الخطاب السياسي السعودي. مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- المالكي، عبد الرحمن. (2024). الخطاب السياسي في خطاب خادِم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في مجلس الشورى - نموذجًا للسنة الثامنة. مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي، ٣٣(٦٣)، ٣٨٨-٣٥٣.

- الفيصل، محمد عبد العزيز. (١٤٤٥هـ). الخطاب السياسي في خطب الملك سلمان بن عبد العزيز: الخطابات الملكية بمجلس الشورى أمودجًا - دراسة تداولية. مجلة العلوم العربية، ٧٣، ١٠٥-١٥٤.
- أوستن، جون لانكشو. (1991). نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام (ترجمة عبد القادر قيني). أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- غرايس، بول. (2005). المنطق والمحاذة. (ترجمة محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس). مجلة سيميائيات، العدد الأول، مختبر السيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران، الجزائر.
- الهزاني، حصة سعود. (2019). السمات الأسلوبية في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز: الخطاب السنوي لمجلس الشورى نموذجًا. مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، ٣٢(١)، ٥٠١-٥٣٨.
- حجاج، سميرة. (2024). الخطاب الإعلامي والتحليل التداولي: برنامج "سين" أمودجًا. مجلة لغة - كلام، ١٠(١)، ٢١٧-٢٣٠.
- الولي، محمد. (2004). الموضوعات الحجاجية في المغرب. مجلة علامات، المغرب.

- Ibn Ali, Khalaf Allah. (2017). Al-Tadāwuliyya: Muqaddima 'Āmma. Majallat Ittiḥād al-Jāmi'āt al-'Arabiyya lil-Ādāb, 14(1), Jordan.
- Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Zakarīyā al-Qazwīnī al-Rāzī. (1991). Maqāyīs al-Luḡha ('Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed., 2nd ed.). Dār al-Jīl, Cairo, Egypt.
- Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn 'Alī, Abū al-Faḍl, Jamāl al-Dīn al-Anṣārī al-Ru'ayfī al-Ifrīqī. (2004). Lisān al-'Arab (3rd ed.). Dār Ṣādir, Beirut, Lebanon.
- Kerbrat-Orecchioni, Catherine. (2008). Al-Muḍmar (Rita Khāṭir, Trans.). Markaz Dirāsāt al-Wiḥda al-'Arabiyya, Beirut, Lebanon.
- Bakrī, Aḥmad Shakīb. (2019). Dawr al-Tadāwuliyya fī al-Dars al-Luḡhawī. Dūriyyat al-Athar, Université de Saḥlī Aḥmad - al-Na'āma, Issue 32, Algeria.
- Perelman, Chaïm & Olbrechts-Tyteca, Lucie. (2023). Al-Muṣannaf fī al-Ḥijāj: al-Khiṭāba al-Jadīda. Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥida, Qatar.
- Ḥamdāwī, Jamīl. (2014). Min al-Balāgha al-Klāsikiyya ilā al-Balāgha al-Jadīda. Ittiḥād al-Kuttāb al-'Arab, 32(132-133), Syria.
- Al-Dahharī, Amīna. (2011). Al-Ḥijāj wa Binā' al-Khiṭāb fī Daw' al-Balāgha al-Jadīda (1st ed.). Sharikat al-Nashr wa al-Tawzī' al-Madāris, Casablanca, Morocco.

- Al-Rubay‘ī, Hanā’. (2019). Al-Balāgha al-Jadīda: Mashrū‘ al-Tajdīd al-Mu‘āshir, Thawābit wa Mutaghayyirāt. Majallat al-Khiṭāb, 14(2), Algeria.
- Rakhrukh, Muḥammad. (2009). Al-Tadāwuliyya: al-Ihtimām wa al-Mafāhīm wa al-Ahdāf. Majallat Aqlām al-Thaqāfiyya al-Filasṭīniyya (Online), April, Palestine.
- Ruqqāb, Jamīla. (2019). Al-Ḥijājj fī al-Khiṭāb al-I‘lāmī: Asālīb al-Iqnā‘ fī Barnāmaj "Wa If‘alū al-Khayr" Namūdhajan. Dūriyyat al-‘Allāma, 4(9), Algeria.
- Al-Zamakhsharī, Jār Allāh Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Umar. (1982). Asās al-Balāgha (‘Abd al-Raḥīm Maḥmūd, Ed., Introduction by Amīn al-Khūlī). Dār al-Ma‘rifa li-al-Ṭibā‘a wa al-Nashr, Beirut, Lebanon.
- Al-Zanād, al-Azhar. (1993). Nasīj al-Naṣṣ: Baḥth fīmā Yakūn bihi al-Malfūz Naṣṣan (1st ed.). al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī, Beirut, Lebanon.
- Al-Sarrāj, ‘Abd al-‘Azīz. (2010). Al-Tawāṣul wa al-Ḥijājj: Ayy ‘Alāqa? in: Ḥāfiẓ Ismā‘īl ‘Alawī (Ed.), Al-Ḥijājj: Mafhūmuhu wa Majālātuhu, ‘Ālam al-Kutub al-Ḥadīth, Irbid, Jordan.
- Ṣaḥrāwī, Mas‘ūd. (2005). Al-Tadāwuliyya ‘inda al-‘Ulamā’ al-‘Arab: Dirāsa Tadāwuliyya li-Zāhirat al-Af‘āl al-Kalāmiyya fī al-Turāth al-Lisānī (1st ed.). Dār al-Ṭalī‘a, Beirut, Lebanon.
- Ṣūla, ‘Abd Allāh. (2011). Fī Nazariyyat al-Ḥijājj: Dirāsāt wa Taṭbīqāt (1st ed.). Miskīliyanī li-al-Nashr, Tunisia.
- Al-‘Āqid, Aḥmad. (2002). Taḥlīl al-Khiṭāb al-Ṣiḥāfī: Min al-Lugha ilā al-Sulṭa (1st ed.). Dār al-Thaqāfa, Casablanca, Morocco.
- ‘Abd al-Raḥmān, Ṭāhā. (2000). Al-Lisān aw al-Mīzān wa al-Takawthur al-‘Aqlī. al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī, Rabat, Morocco.
- ‘Abd al-Raḥmān, Ṭāhā. (2000). Fī Uṣūl al-Ḥiwār wa Tajdīd ‘Ilm al-Kalām (2nd ed.). al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī, Casablanca, Morocco.
- ‘Abd al-‘Azīz, Muḥammad. (2009). ‘Ilm al-Lugha al-Ijtimā‘ī. Maktabat al-Ādāb, Cairo, Egypt.
- ‘Abd al-Muṭṭalib, Muḥammad. (2019). Al-Tadāwuliyya. Fikr wa Ibda‘, Rābiṭat al-Adab al-Ḥadīth, 128(June), Cairo, Egypt.
- Al-‘Abd, Muḥammad. (2014). Al-Naṣṣ wa al-Khiṭāb wa al-Ittiṣāl. al-Akadīmiyya al-Ḥadītha lil-Kitāb al-Jāmi‘ī, Cairo, Egypt.
- Al-‘Azzāwī, Abū Bakr. (2010). Al-Ḥijājj fī al-Lugha, in: Ḥāfiẓ Ismā‘īl ‘Alawī (Ed.), Al-Ḥijājj: Mafhūmuhu wa Majālātuhu. ‘Ālam al-Kutub al-Ḥadīth, Irbid, Jordan.
- ‘Ashīr, ‘Abd al-Salām. (2012). ‘Indamā Natawāṣal Nughayyir: Muqāraba Tadāwuliyya Ma‘rifiyya li-Āliyāt al-Tawāṣul wa al-Ḥijājj (1st ed.). Ifriqiyyā al-Sharq, Morocco.
- Al-Fahri, al-Fāsi & al-Sa‘fī, Hayfā’. (2014). Al-Fā‘iliyya fī al-Lisāniyyāt. ‘Ālam al-Kutub al-Ḥadīth, Irbid, Jordan.

- Foucault, Michel. (2007). *Nizām al-Khiṭāb* (Muḥammad Sabīlā, Trans.). Dār al-Fārābī, Beirut, Lebanon.
- Leech, Geoffrey. (2013). *Mabādi' al-Tadāwuliyya* ('Abd al-Qādir Qanīnī, Trans.). Ifrīqiyā al-Sharq, Morocco.
- Ḥāfiẓ 'Alawī Ismā'īl (Ed.). (2014). *Al-Tadāwuliyyāt: 'Ilm Istikhdām al-Lugha. 'Ālam al-Kutub al-Ḥadīth*, Beirut, Lebanon.
- Naḥla, Maḥmūd Aḥmad. (2002). *Āfāq Jadīda fī al-Baḥth al-Lughawī al-Mu'āṣir*. Dār al-Ma'rifa al-Jāmi'iyya, Alexandria, Egypt.
- Yule, George. (2010). *Al-Tadāwuliyya* (Quṣayy al-'Atābī, Trans.). al-Dār al-'Arabiyya lil-'Ulūm Nāshirūn, Cairo, Egypt.